



التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة (2005-2019)

الباحث: رحيم قاب سلمان

أ.د. محمد غالي راهي
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص

يواجه القطاع المصرفي في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ناجمة عن المنافسة الشديدة في البيئة المالية، وهذا ما يجعل إدارة المصارف تسعى وبشكل مستمر الى الابتكار والتميز من خلال اعتماد الابعاد الرئيسية الثلاث للاستدامة من اجل البقاء في الساحة المصرفية، وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التحليل المالي لتلك الابعاد المتمثلة بالبعد الاقتصادي والمالي بمؤشرات (القيمة السوقية المضافة، العائد على السهم، ومعدل نمو الودائع، ومعدل نمو الائتمان)، في حين تضمنت مؤشرات البعد الثاني (البعد الاجتماعي) على عدد الموظفين، عدد فروع المصرف، الانفاق على بحوث التطوير، الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع واخيرا تضمن البعد البيئي مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، كما تضمنت الدراسة جانبا نظريا للوقوف على مفهوم الاستدامة المصرفية، وخلصت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات ابرزها ان اربعة مصارف من العينة حققت قيمة مضافة لثروة المساهمين هي على التوالي (الائتمان العراقي، بغداد، الخليج التجاري، سومر) فحقق مصرف الائتمان اعلى قيمة مضافة بلغت بالمتوسط للمدة (2.182) دينار، وعموما لم تكن ادارات المصارف موفقة في ردد ثروة المساهمين لأسباب تتعلق بنشاط سوق الاوراق المالية وظروف البلد الاقتصادية والسياسية والامنية وكذلك نشاط المصارف نفسها، كذلك توصلت الدراسة الى ان الائتمان الممنوح على مستوى المصارف العينة للبعد البيئي والمتمثل (بالائتمان الممنوح للقطاع الزراعي) لا يتناسب مع اهمية هذا البعد وكانت المبالغ المنفقة بالمتوسط حوالي (3355) مليون دينار، وايضا توصلت الدراسة الى ان عدد المصارف لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال والاستثمار.

الكلمات المفتاحية : الاستدامة المصرفية، البعد الاقتصادي والمالي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي .

Financial analysis of banking sustainability indicators - Analytical study of a sample of commercial banks for the period (2005-2019)

Abstract

The banking sector is currently facing great challenges resulting from intense competition in the financial environment, and this is what makes bank management continuously seek innovation and excellence by adopting the three main dimensions of sustainability in order to remain in the banking arena, and this study came to shed light on the financial analysis of those The dimensions represented by the economic and financial dimension with its indicators (market value added, earnings per share, deposit growth rate, and credit growth rate), while the second dimension (social dimension) indicators included the number of employees, the number of bank branches, spending on development research, and the credit granted to services. Society and finally the



environmental dimension included the index of credit granted to the agricultural sector, and the study also included a theoretical aspect to determine the concept of banking sustainability, and the study concluded with many conclusions, the most prominent of which is that four banks of the sample achieved an added value to the shareholders' wealth, respectively (Iraqi Credit, Baghdad, Business Bay, Sumer), the credit bank achieved the highest added value, which amounted to an average of 2,182 dinars for the period. The wealth of shareholders for reasons related to the activity of the stock market and the country's economic, political and security conditions, as well as the activity of the banks themselves. The study also found that the credit granted at the level of banks, the sample of the environmental dimension represented (by the credit granted to the agricultural sector) is not commensurate with the importance of this dimension. (3355) million dinars, and the study also found that the number of banks does not meet the need of the Iraqi economy compared to the number of residents, the size of bank liquidity and the need for money markets and investment.

Key words: banking sustainability, the economic and financial dimension, the social dimension, the environmental dimension.

المقدمة :

مؤخرا بدأت المصارف تدرك أن عمليات القطاع المصرفي تؤثر في البيئة والمجتمع، وتتأثر بهما وأن الخدمات المصرفية المستدامة تحقق مزايا للمصارف، مثل تحسين سمعتها بين العملاء وأصحاب المصلحة وتلبية احتياجاتهم لتوسيع محافظهم الاستثمارية وتمييزهم عن المنافسين فضلا عن الحد من المخاطر في محفظة الائتمان الخاصة بهم وتعزيز العلامة التجارية، وقد أثبتت الأزمة المالية في عام 2008 بأن المصارف، التي قاومت الأزمة واستمرت بالنمو هي التي ركزت في أعمالها على الاستدامة، بينما انهارت المصارف التي لم تستطع مقاومة الأزمة، وهي المصارف، التي لم تركز على الاستدامة (وحققت منافع اجتماعية وبيئية وثقافية فضلا عن استدامة المنافع الاقتصادية). لقد نشأ قطاع الخدمات المالية المستدام مع بداية العمل الخيري والاستثمار الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية والامتناع عن الاستثمار في الأعمال التجارية التي لها أثر اجتماعي سلبي (مثل تجارة التبغ والأسلحة النارية، وما شابه ذلك) فضلا عن النمو، وخلق القيمة وإدارة مخاطر الاستدامة واغتنام فرص الاستدامة لتحقيق تفوق في الأداء على المدى الطويل، لذلك فإن الاستدامة لا تتمحور في الخدمات المالية فقط حول انها خضراء أو صديقة للبيئة بل إنها تتعلق بالإنتاجية والشفافية والمسؤولية تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفين والعملاء والمجتمع نفسه، الذي يعتمد على استقرار قطاع الخدمات المالية لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، وبما إن الاستدامة المصرفية تعني قدرة المصارف على متابعة حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع تحقيق نمو في الأرباح الاقتصادية، لذلك لكي تصبح المصارف مستدامة ينبغي أن يكون لديها علاقة جيدة مع جميع أصحاب المصلحة وأن تقوم بالإفصاح عن الاستدامة في تقاريرها السنوية لأثبات آثارها الاجتماعية والبيئية وتوضيحها إلى جانب مؤشرات الأداء الاقتصادية المالية، وقد تم تقسيم الدراسة على ثلاث مباحث تضمن الاول منها المنهجية العلمية للدراسة، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري للاستدامة



المصرفية، اما المبحث الاخير فتناول التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية، وختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

اولا : مشكلة الدراسة :

احتل موضوع الاستدامة المصرفية أهمية جوهريّة كبيرة في الوقت الحاضر بسبب التحديات والمؤثرات التي أحاطت بالبيئة المصرفية الحالية بكل ما تحمله من قوى واتجاهات جعلت هذه البيئة بيئة تحدي أفرزت العديد من المشاكل والأزمات المالية مما جعل جهود المؤسسات المالية والدولية والرقابية تنصب على كيفية تحقيق واستدامته لتجعله قادرا على تحريك واستقطاب المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات المحتاجة لها، وعليه جاءت مشكلة الدراسة للإجابة على التساؤل الآتي:

1- ما مدى تطبيق المصارف عينة البحث لأبعاد الاستدامة المصرفية ؟

ثانيا : أهمية الدراسة :

يعد القطاع المصرفي من اكثر القطاعات حساسية اتجاه المخاطر المتنوعة التي قد يتعرض لها جراء قيامه بعمليات الوساطة المالية الحديثة علاوة على الانفتاح والترابط للمؤسسات على الساحة المصرفية، ولهذا تكمن أهمية الموضوع من أهمية القطاع المصرفي ودوره في الاقتصاد فلا يمكن تحقيق تنمية للقطاعات بدون وجود قطاع مصرفي مستدام، كما تتجلى أهمية الموضوع أيضا باستفادة إدارات المصارف التجارية والاطلاع على مدى استدامتها كون موضوع الاستدامة المصرفية موضوع حديث لا سيما على الساحة المصرفية العراقية والعربية، وأخيرا يمكن ان يكون موضوع الاستدامة المصرفية من الأهمية والنواة لدراسات لاحقة لتطوير الموضوع بأبعاده الأساسية، كما يرفد البحث المكتبة العلمية لإفادة الدارسين في مجال العلوم المالية والمصرفية .

ثالثا : أهداف الدراسة :

تتوخى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :-

1- تقديم اطار نظري للاستدامة المصرفية وابعادها الرئيسية .

2- الوقوف على واقع مؤشرات الاستدامة المصرفية في المصارف العراقية عينة الدراسة من خلال التحليل المالي لتلك المؤشرات .

رابعا : فرضية الدراسة : تكمن فرضية البحث بالاتي :

عدم استقرار بيانات الاستدامة المصرفية بأبعادها الاساسية خلال المدة (2005 - 2019).

خامسا : الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

تمثلت الحدود المكانية للدراسة على عينة من المصارف التجارية الاهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهي كل من:(مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف الائتمان العراقي)،اما الحدود الزمانية فشملت المدة (2005 - 2019) من اجل التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية بأبعادها الثلاثة.

المبحث الثاني : الاطار النظري للاستدامة المصرفية :



أولاً: مفهوم الاستدامة المصرفية :

تعني الاستدامة المصرفية كيفية تصميم وبناء وتنفيذ العمل المصرفي المرتبط بثقافة الشركات وهي تسعى إلى الابتكار والتميز في مجال الأعمال والتشغيل فضلاً عن موقفه كمسؤولية اجتماعية ويركز على العملاء ويتجاوز متطلبات الامتثال الأساسية لأنه مصرف مستدام (1198: 2014 , Stankeviciene).

وكذلك تعرف الاستدامة المصرفية بأنها الرغبة في التطوع لأصحاب المصلحة* بالأعمال الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الإيجابية، ويستخدم مصطلح الاستدامة ليشمل جميع جوانب الاستدامة (المسؤولية البيئية، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، المواطنة المؤسسية، التسويق الأخضر، (TBL) وتظهر المسؤولية والاستدامة و(TBL) مصطلحات بديلة لبعضها في الكثير من الأدبيات للتعبير عن الاستدامة (1 : 2015 , Rinkus).

ثانياً : أبعاد الاستدامة المصرفية :

أ- البعد الاقتصادي والمالي للاستدامة المصرفية :

أن خلق القيمة المستدامة يساعد الصناعة المصرفية بالحفاظ على أداء اقتصادي إيجابي حتى في وقت الأزمات وأن الوقاية من انهيار الصناعة المصرفية خلال مدة الانكماش المالي أمر مهم لأية مؤسسة مصرفية، وأن الوضع الاقتصادي اليوم يملئ الحاجة إلى وضع نموذج يمكن بموجبه تقييم الاستدامة علماً أنه لحد الآن لا يوجد نموذج رئيسي موحد والذي بموجبه يمكن قياس الاستدامة، لذلك يمكن النظر في الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ينبغي أن تكون قابلة للقياس الكمي بطريقة هادفة كأحد النماذج لقياس الاستدامة إذ يجب تحديد المؤشرات التي من شأنها قياس استخدام الموارد ومن أجل معرفة كفاءة هذه الموارد (1197: 2014 , Stankeviciene)، تباينت الدراسات في استخدام المؤشرات فمنها ما استخدم مؤشرات قائمة على المحاسبة مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) (وأخرى استخدمت مؤشرات قائمة على السوق مثل العائد على السهم (EPS) أو العائد على الاستثمار (ROI)، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن المؤشرات القائمة على المحاسبة أقل تعقيداً لأنها تشير إلى ما يحدث فعلاً في المصرف وهي الأفضل من حيث التنبؤ بالاستدامة مقارنة بالمؤشرات المعتمدة على السوق كما أن الدراسات التي استخدمت المؤشرات المالية لقياس البعد الاقتصادي هي أكثر استخداماً على المدى الطويل واستناداً إلى ما سبق سننضم المؤشرات الاتية لقياس الاستدامة المصرفية ((Witjaksana, 2019: 155) :

1- مؤشر القيمة السوقية المضافة : تعد القيمة السوقية المضافة أداة استثمارية تمثل الفرق بين القيمة السوقية للشركة وبين قيمتها الدفترية، فإذا كانت القيمة السوقية للشركة أكبر من قيمة رأس المال المستثمر فهذا يعني أن الشركة تخلق قيمة لحملة الأسهم وبالعكس، ويتم حسابها من خلال الفرق بين

* أصحاب المصلحة : وهم كل من المستفيدين من نشاطات المصرف سواء كان بشكل مباشر - عاملين، مساهمين، زبائن - أو غير مباشر - العاملين في المشاريع الممولة من قبل المصرف المجتمع، العاطلين الذين كان المصرف سبب في إيجاد فرصة عمل لهم، المجتمع المحيط والذي يتأثر بشكل إيجابي وسلبي بسبب نشاط هذا المصرف

<http://www.businessdictionary.com/definition/stakeholder.html>



القيمة السوقية لحق الملكية والقيمة الدفترية لحق الملكية وكما في المعادلة (1) : Thenmozhi (2000):

2- العائد على السهم : هو المبلغ او نسبة الارباح المحققة من الاستثمار او المحفز والمكافئ لكل استثمار يقوم به المستثمر، ويعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف ربحية الشركة في عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، او هو البرح او الخسارة المترتبة على الاستثمار خلال مدة زمنية محددة ويتم حسابه من المعادلة الآتية : (السايح، 2014 : 7).

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}} = \text{العائد على السهم}$$

3- معدل نمو الودائع :

تعد الودائع ذات اهمية لجانب المطلوبات (التمويل) للمصرف وتحتل اهمية نسبية عالية من بين المصادر الاخرى للتمويل، واستدامة النشاط المصرفي يعتمد على معدل نمو الودائع وعلى نوع الوديعة فكلما كانت نسبة الودائع الزمنية اعلى من الجارية اعطت فرصة جيدة للمصارف في مجال الاستثمار وتحسب من المعادلة التالية :

$$\frac{\text{ودائع السنة الحالية - ودائع السنة السابقة}}{\text{ودائع السنة السابقة}} = \text{معدل نمو الودائع}$$

4- معدل نمو الائتمان :

يعد الائتمان المصرفي مصدرا مهما للاستثماري للمصرف من خلال ائتمانها الممنوح للقطاعات الاقتصادية لاسيما المنتجة منها، لاسيما التركيز على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص دون القطاع العام، ويعد نمو الائتمان من المؤشرات الاساسية لاستدامة العمل المصرفي ويحسب من المعادلة التالية:

$$\frac{\text{ائتمان السنة الحالي - ائتمان السنة السابقة}}{\text{ائتمان السنة السابق}} = \text{معدل نمو الائتمان}$$

ب- البعد الاجتماعي للاستدامة المصرفية :

إن تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمصارف يأتي من خلال الممارسات التجارية الجيدة المبنية بشكل سليم والمقبولة إجتماعية والتي تعزز مصداقية المصرف في المجتمع ككل (20 : 2011, Jo and Harjoto)، وهذا ما أكدته التعليمات الحديثة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) وهو برنامج متكامل يستخدم من أجل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للأعمال التجارية وإدارتها بطريقة إستراتيجية مستدامة (13 : 2006, Jonker and Witte). ويشتمل البعد الاجتماعي للاستدامة على عدد فروع المصرف وعدد الموظفين وكذلك الائتمان الممنوح لقطاع خدمات المجتمع والانفاق على بحوث التطوير، كما موضح بالجدول التالي .

جدول (1) المؤشرات الاجتماعية للاستدامة .		
المؤشر	الفئة	الرمز



SO1	توظيف	العدد الإجمالي للموظفين
SO2	توظيف	نسبة الموظفين
SO3	توظيف	عدد الموظفين المعينين / سنة
SO4	توظيف	عدد حالات الفصل / سنة
SO5	تطوير المهارات	الانفاق على بحوث التطوير والتدريب (الف دينار)
SO6	التعليم والتدريب	متوسط ساعات التدريب لكل موظف / سنة
SO7	الانتشار المصرفي	عدد فروع المصرف
SO8	تطوير	الائتمان لقطاع التشييد والبناء
SO9	الامتثال	نسبة النساء في المناصب الإدارية
SO10	خدمات المجتمع	الائتمان لقطاع خدمات المجتمع

Source: Athanasia Staupoulou and Eleni Sardianou , Understanding and easuring Sustainability Performance in the Banking Sector , Environmental Economics, Harokopio University, School of Environment, Geography and Applied conomics, Department of Home Economics and Ecology, Graduate Program of Sustainable Development, El. Venizelou 70, Athens, Greece ,2019.

ج - البعد البيئي للإستدامة المصرفية :

تعد المصارف جزءا من قطاع نظيف نسبيا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى (99 : 2004, Jeucken) إذ أشارت العديد من الدراسات إلى أنه على الرغم من التأثير البيئي للمصرف نفسه فقد لا يكون مؤثرة بشكل مباشر على البيئة، من جانب آخر فإن المصارف هي التي تسهل العديد من الأعمال بما فيها الأعمال الصناعية من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة، لذلك ينظر إلى المصارف على أنها الميسر لأفعال عملائهم، ولهذا ينبغي أن تكون المصارف حذرة في تقييمها للمخاطر والتي ستدفع تكاليفها من قبل المودعين، ويعد الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي احد طرق قياس البعد البيئي للاستدامة، وكما موضح في الجدول التالي (51 : 2015, Rinkus) .

الجدول (2) المؤشرات البيئية.		
الرمز	الفئة	المؤشر
EN1	تمويل اخضر	الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي
EN2	المواد	استهلاك الحبر والحبر
EN3	الطاقة	استهلاك الكهرباء
EN4	الطاقة	استهلاك زيت التدفئة
EN5	الطاقة	استهلاك الغاز الطبيعي
EN6	ماء	استهلاك الماء
EN7	الانبعاثات	انبعاثات CO2
EN8	إعادة التدوير	كمية الورق المعاد تدويره
EN9	إعادة التدوير	كمية الحبر المعاد تدويره والحبر
EN10	تأثير غير مباشر	المسافات لكل رحلة عمل بالسيارة

Source: Athanasia Staupoulou and Eleni Sardianou , Understanding and easuring Sustainability Performance in the Banking Sector , Environmental Economics, Harokopio University, School of Environment, Geography and Applied conomics, Department of Home Economics and Ecology, Graduate Program of Sustainable Development, El. Venizelou 70, Athens, Greece ,2019 .

ثالثا :- علاقة الإستدامة المصرفية ببعض المؤشرات المصرفية .



1- الاستدامة المصرفية والسلامة المصرفية: أظهرت تجربة الأزمات الأخيرة والسابقة أنه في أثناء مدة النمو المرتفع تميل تقديرات المخاطر المصرفية إلى الانخفاض، وهذا الأمر يكون له نتيجتان : الأولى : أن المصرف يأخذ مخاطر أكبر من أي وقت مضى إذ إنه يستهدف زيادة الإيرادات والربح في أثناء السوق الصاعدة، الثانية : أن مقدار رأس المال المخصص لمثل هذه الحالة هو أقل مما هو مناسب في وقت حدوث الانكماش، وأن المصارف ركزت على الأصول المتداولة في أثناء توسيع ميزانياتها العمومية في مثل هذه البيئة، وتعد متطلبات كفاية رأس المال ضمانا غير كافية ضد عدم الاستقرار ؛ لذلك يصبح من الضروري مراقبة نسب الرافعة المالية، تحتاج المصارف بعد الأزمات إلى تعديل إستراتيجية أعمالها والتعامل مع هذا القيد، وأن الرفع المالي* المفرط يؤدي إلى زيادة حساسية الميزانية والخسائر الافتراضية أو أحدهما وأن الحد من كمية الرافعة المالية كإجراء إضافي للتحكم في المخاطر مما يدعم شبكة الأمان والاستدامة التي يوفرها الاحتياطي الرأسمالي المؤقت قبل إدخال نسبة موحدة كجزء من اتفاقية بازل (3)، ويمكن للمصارف معالجة هذه المسألة كجزء من رأس مالها التحوطي وإدارة المخاطر (Weber , 2017 : 359) .

2- الاستدامة المصرفية وأصحاب المصلحة: ترتبط الاستدامة ارتباطا وثيقا بأصحاب المصلحة كل الذين يتأثرون بنشاط المصرف بما فيهم المجتمع المحيط) إذ لا تستطيع المؤسسات أو المصارف من تحقيق الاستدامة دون مراعاة احتياجات أصحاب المصلحة، لذلك تحتاج المصارف زيادة المشاركة مع أصحاب المصلحة كجزء من عملية الاستدامة، فهم مطالبون بأن يكونوا عرضة للمساءلة أمام مجموعة واسعة من المجموعات المهتمة بنشاط هذه المصارف، وهذا ما يؤكد عليه البنك الدولي من خلال إدارة الفرص الاجتماعية والبيئية إلى جانب إدارة المخاطر بشكل فعال، يمكن للمصارف أن تخلق قيمة طويلة الأجل لأعمالها (7 : World Bank Group , 2007) .

3- الاستدامة المصرفية وحجم المصرف: أشارت بعض الدراسات (19 : Bayoud et al , 2012) إلى أن المصارف الكبيرة هي أكثر قدرة على ممارسة الاستدامة والكشف عنها مقارنة مع المصارف الصغيرة في حين لم تجد بعض الدراسات أية علاقة بين حجم المصرف ومستوى الإفصاح عن الاستدامة، وقد وجد بعضهم علاقة عكسية، ويعود سبب ذلك إلى أن المصارف الكبيرة تميل إلى إخفاء المعلومات لتجنب التشريعات الصارمة وزيادة الضرائب وأكد بعضهم أنه فقط عندما يكون أداء المصارف الكبيرة ضعيفا فإنها تميل إلى الإبلاغ عن معلومات الاستدامة، وقد كشفت بعض المؤلفات عن أهم الأسباب التي دعت المصارف الكبرى إلى الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول الاستدامة وتتمحور كما يأتي (60 : Moufty , 2017) .

أ- تعرض المصارف الكبرى للتدقيق العام، ولهذا فهم يتصرفون بطريقة أكثر مسؤولية .

ب- تحتوي المصارف الكبرى على عدد كبير من العاملين، الذين يهتمون بأنشطة استدامة الشركات .

* هي درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضا ام سندات ام اسهما ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها (السايح، 2014 : 2).



ت- تتميز المصارف الكبرى بانخفاض تكاليف توفير المعلومات .

4- الاستدامة المصرفية والاداء المصرفي : تواجه المصارف مفاضلة بين مختلف جوانب الاستدامة والأداء بشكل عام وتوجد ثلاث حجج حول العلاقة بين الاستدامة والأداء، إذ ترى النظرة الأولى أنه إذا رغبت المصارف في اتخاذ إجراء يفيد أصحاب المصلحة، فسوف تتكبد تكاليف تجعلها في وضع اقتصادي ضعيف مقارنة بالمصارف التي تتجاهل مطالب أصحاب المصلحة، فيما أكدت وجهة النظر الثانية على أن المصارف التي تتصرف لصالح أصحاب المصلحة فإن تكاليفها الصريحة ستكون ضئيلة، وأن المصارف قد تستفيد أيضا من أنشطة الاستدامة من خلال تحسين ولاء الموظفين وإنتاجيتهم فضلا عن إرضاء العملاء وأن سلوك الاستدامة قد يحسن أيضا علاقة المصرف بالمؤسسات الأخرى والمستثمرين والحكومة، أما النظرة الثالثة، التي يطلق عليها الوسيطة فهي أن تكاليف أنشطة الاستدامة مهمة، ولكن يقابلها انخفاض في التكاليف الأخرى، التي تصاحب تطبيق الاستدامة، وقد أثبتت الدراسات بأن العلاقة بين الاستدامة والأداء قد أعطت نتائج مختلفة (Mouffy , 2017 : 24-25) .

المبحث الثالث : التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية:

اولا: (البعد الاقتصادي والمالي) :

1- مؤشر القيمة السوقية المضافة :-

جدول (3) مؤشر القيمة السوقية المضافة للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	5.344	0.176	2.673	2.866	2.33	5.673	0	17.511	4.572
2006	0.877	0.475	0.252	-0.004	0.382	0.215	-1.034	9.152	1.289
2007	1.663	0.873	0.261	-0.068	-0.376	0.228	0.1	2.042	0.59
2008	0.867	0.9	-0.205	-0.343	-0.206	-0.192	-0.141	1.521	0.275
2009	1.166	1.226	-0.011	-0.165	-0.285	0.616	-0.105	1.033	0.434
2010	0.602	-0.17	-0.515	-0.248	-0.272	-0.215	-0.268	1.099	0.002
2011	2.243	0.54	-0.221	-0.204	-0.24	-0.127	-0.278	2.08	0.474
2012	-0.036	0.21	-0.176	-0.705	-0.03	-0.334	-0.207	0.595	-0.085
2013	0.396	0.248	-0.232	-0.289	-0.05	-0.066	-0.36	1.096	0.093
2014	0.38	-0.628	-0.135	-0.154	-0.039	-0.253	-0.147	-0.111	-0.136
2015	0.096	-0.598	-0.445	-0.492	-0.103	-0.562	-0.651	-0.617	-0.422
2016	-0.221	-0.658	-0.559	-0.741	-0.159	-0.609	-0.671	-0.477	-0.512
2017	-0.498	-0.734	-0.712	-0.673	-0.17	-0.68	-0.765	-0.582	-0.602
2018	-0.777	-0.94	-0.852	-0.691	-0.174	-0.858	-0.844	-0.854	-0.749
2019	-0.795	-0.969	-0.772	-0.417	-0.568	-0.882	-0.828	-0.759	-0.749
المتوسط	0.754	-0.003	-0.110	-0.155	0.003	0.130	-0.413	2.182	0.298
MAX	5.344	1.226	2.673	2.866	2.33	5.673	0.1	17.511	4.572
MAN	-0.795	-0.969	-0.852	-0.741	-0.568	-0.882	-1.034	-0.854	-0.749

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق المرفقة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel



يقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA) الفرق بين القيمة السوقية للمصرف وراس المال المستثمر من قبل الملاك (القيمة الدفترية)، وهي معيار في قياس وخلق الثروة، كما انها مؤشر لفاعلية التشغيل للشركة والمصرف وفقا لقدرتها وكفاءتها في ربط العوامل التي تعود الى نجاح المؤسسة وفعاليتها، وعليه فالمعيار (MVA) لا يعكس فقط ثروة حملة الاسهم بل ايضا تقييم سوق الاوراق المالية للقيمة التي تهدف اليها ادارة الشركة المالية وهذه القيمة قد تحققها الادارة وتضيفها الى ثروة المساهمين او تهدرها اذا اتجه ادائها نحو الهبوط . ومن الجدول (3)، نلاحظ ان اربعة مصارف من العينة حققت قيمة مضافة لثروة المساهمين هي على التوالي (الائتمان العراقي، بغداد، الخليج التجاري، سومر) فحقق مصرف الائتمان اعلى قيمة مضافة بلغت بالمتوسط للمدة (2.182) دينار وكانت السنوات الاولى الاعلى في تحقيق القيمة المضافة لاسيما السنوات (2005، 2006، 2007) ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك وليحقق هدرا ابتداء من سنة 2014 حتى عام 2019 ويشير الى انخفاض السعر السوقي لسهم المصرف خلال السنوات اعلاه ولمستويات دنيا، في حين حقق مصرف بغداد قيمة مضافة بلغت بالمتوسط للمدة (0.754) دينار وهي قيمة منخفضة اذا اخذنا المدة الزمنية التي تحقق بها هذا المتوسط، كما انها بلغت بالسالب للسنوات (2016 - 2019) وجاء مصرف الخليج بقيمة سوقية مضافة منخفضة ايضا بلغت بالمتوسط للمدة (0.130) دينار وهي قليلة جدا بمعايير الاداء للربحية المتحققة للمصرف، وحقق مصرف سومر قيمة متدنية ايضا بلغت بالمتوسط (0.003) دينار في حين حققت اربعة مصارف (اشور، الاهلي العراقي، الاستثمار العراقي، الشرق الاوسط) قيمة هدر في ثروة الملاك كانت في مصرف اشور هي الاعلى وبلغت بالمتوسط (0.413 -) دينار وفي الاهلي (0.155 -) دينار، وعموما لم تكن ادارات المصارف موفقة في ردف ثروة المساهمين لأسباب تتعلق بنشاط سوق الاوراق المالية وظروف البلد الاقتصادية والسياسية والامنية وكذلك نشاط المصارف نفسها .

2- مؤشر العائد على السهم :

جدول (4) مؤشر نسبة العائد على السهم للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0.033	0.74	0.235	0.063	0.066	0.097	0	0.258	0.187
2006	0.159	0.21	0.151	-0.021	0.054	0.115	0.04	0.571	0.16
2007	0.373	0.522	0.273	0.063	0.069	0.213	0.256	0.44	0.276
2008	0.306	0.334	0.215	0.125	0.018	0.604	0.206	0.264	0.259
2009	0.186	0.213	0.091	0.012	0.088	0.16	0.171	0.089	0.126
2010	0.137	0.131	0.177	0.023	0.007	0.108	0.109	0.082	0.097
2011	0.186	0.185	0.099	0.025	0.003	0.112	0.119	0.157	0.111
2012	0.222	0.162	0.014	0.154	0.008	0.297	0.111	0.229	0.15
2013	0.183	0.139	0.173	0.091	0.007	0.19	0.075	0.077	0.117
2014	0.111	0.014	0.116	0.028	0.008	0.12	0.039	0.054	0.061
2015	0.023	0.022	0.07	0.009	0.014	0.033	0.043	0.047	0.033
2016	0.081	0.047	0.041	0.094	0.015	0.02	0.059	0.02	0.047



0.019	0.027	0.054	0.014	0.002	0.012	0.016	0.006	0.024	2017
0.004	0.022	0.019	0.002	0.004	-0.022	0.001	-0.009	0.017	2018
0.009	-0.02	0.024	-0.013	0.004	0.037	0.007	0.005	0.029	2019
0.110	0.154	0.088	0.138	0.024	0.046	0.112	0.181	0.138	المتوسط
0.276	0.44	0.256	0.604	0.088	0.063	0.273	0.522	0.373	MAX
0.004	-0.02	0	-0.013	0.002	-0.022	0.001	-0.009	0.017	MAN

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق المرفقة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

تبين لنا النسبة نصيب السهم الواحد من صافي الربح بعد الفائدة والضريبة ويتم مقارنة العائد مع النسبة المعيارية والتي هي (0.380) دينار سنويا، وعند معاينة جدول (4) نلاحظ ان المصارف العينة حققت متوسط عائد للمدة بلغ (0.110) دينار وهو اقل من النسبة المعيارية ويعود السبب اولا الى ضعف نشاط سوق الاوراق المالية وكذلك المعلومات الاخبارية لنشاط الشركات المدرجة وتأثرها الواضح بحالة عدم استقرار الظروف الاقتصادية للاقتصاد، كما نلاحظ ان اعلى نسبة عائد تحققت لدى مصرف الشرق الاوسط وبلغت (0.181) دينار وقد كان عائد السنوات الاخيرة للمدة (2014 - 2019) يأخذ بالتناقص التدريجي حتى حقق نسبة سالبة عام 2018 بلغت (-0.009) دينار، وجاء مصرف الائتمان بالمرتبة الثانية وحقق عائدا قدرة (0.154) دينار وايضا حقق نسبة سالبة لعام 2019 بلغت (-0.020) دينار، في حين جاء مصرفي الخليج التجاري وبغداد بنفس العائد من حيث المتوسط وبلغ (0.138) دينار وكانت عوائد السنوات الاخيرة من البحث تتسم بحالة الانخفاض وعدم الانتظام والاستقرار . وجاء في الترتيب الخامس مصرف الاستثمار العراقي بمتوسط بلغ (0.112) دينار وهو الاخر اتسمت عوائده بالانخفاض للسنوات الاخيرة من المدة والتي اثرت على المتوسط العام . وجاء سادسا مصرف اشور بمتوسط بلغ (0.088) دينار ثم المصرف الاهلي العراقي بمتوسط بلغ (0.046) دينار، وجاء بالمرتبة الاخيرة مصرف سومر بمتوسط بلغ (0.024) دينار .

والخلاصة ان جميع المصارف لم تحقق متوسط عائد قريب على النسب المعيارية وتأثرت المصارف بظروف العراق الاقتصادية لا سيما المدة (2014 - 2019) علاوة على ضعف نشاط السوق المالية العراقية وكذلك المصارف نفسها

3- مؤشر معدل نمو الودائع

جدول (5) مؤشر معدل نمو الودائع للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2006	-0.02	0.065	0.387	-0.522	0.763	0.647	0	0.751	0.260
2007	0.054	0.731	-0.362	0.608	0.245	0.965	0.469	-0.172	0.317
2008	0.582	0.422	0.309	0.720	0.340	0.562	1.038	-0.166	0.476
2009	0.637	0.123	0.192	0.074	0.291	0.131	-0.093	0.055	0.176
2010	0.216	0.049	0.169	0.283	0.330	0.014	-0.358	0.932	0.204



0.229	-0.393	0.262	0.142	0.600	0.929	0.347	0.074	-0.13	2011
0.368	0.359	0.026	0.202	0.699	0.954	0.032	0.173	0.497	2012
0.306	0.072	0.162	0.600	0.003	0.849	0.465	-0.033	0.331	2013
0.020	-0.181	0.317	0.091	0.289	-0.061	-0.094	-0.268	0.07	2014
-0.194	-0.48	0.103	-0.101	-0.321	-0.209	0.013	-0.155	-0.4	2015
-0.013	0.122	-0.165	0.044	-0.118	-0.443	-0.023	0.6	-0.12	2016
-0.048	-0.354	-0.068	-0.378	0.297	0.239	-0.031	0.019	-0.11	2017
0.237	0.411	0.935	-0.124	0.249	0.027	-0.03	0.317	0.109	2018
-0.084	0.29	-0.22	-0.135	-0.475	0.32	-0.116	-0.362	0.024	2019
0.150	0.083	0.161	0.177	0.213	0.251	0.084	0.117	0.117	المتوسط
0.476	0.932	1.038	0.965	0.763	0.954	0.465	0.731	0.637	MAX
-0.194	-0.48	-0.358	-0.378	-0.475	-0.522	-0.362	-0.362	-0.4	MAN

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق المرفقة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

تعد الودائع المصرفية بأنواعها المختلفة الدعامة الأساسية لمصادر التمويل وتشكل نسبة تتجاوز 50% من جانب مطلوبات المصرف، ونموها الإيجابي وانتظامه شرط اساسي لاستدامة العمل المصرفي وتقديم العمليات المصرفية لأصحاب المصالح سواء المودعين والمستثمرين، وعند معاينة جدول (5) نلاحظ ان المصارف العينة حققت معدل نمو بالمتوسط للمدة بلغ (15)% وحققت المصارف مجتمعنا اعلى معدل نمو سنة 2008 عندما بلغ حوالي (48)% وادنى نمو سالب لسنة 2015 بلغ بالمتوسط (-) (19)% والسبب في ذلك يعود الى عدم الاستقرار الامني اولا والازمة المالية التي مر بها العراق من منتصف عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط التي اثرت بشكل عام على الايرادات العامة ومن ثم على الموازنة وادت الى انخفاض الايداعات من (417) مليار الى (301) مليار دينار ثم استمر النمو السالب للإيداعات حتى عام 2019 . وعلى مستوى المصارف حقق المصرف الاهلي العراقي اعلى نمو في الايرادات بلغ في المتوسط حوالي (25)% والذي يلاحظ انخفاض الايداع لديه اعتبارا من عام 2014 حتى نهاية عام 2018 حيث انخفضت ايداعاته من (360) مليار دينار الى (189) مليار دينار خلال المدة اعلاه، وحقق مصرف سومر معدل نمو بالمتوسط (21)%، ويلاحظ انخفاض ايداعاته للمدة الاخيرة من البحث، وجاء مصرف الخليج ثالثا بمعدل نمو بلغ حوالي (18)% ثم مصرف اشور بمعدل نمو متوسط بلغ حوالي (16)% وجاء مصرفي بغداد والشرق الاوسط بمعدل نمو متساوي بلغ (11.7)%، وجاءت ودائع مصرف الاستثمار والائتمان اخيرا بمعدل نمو بلغ بالمتوسط (8.4، 8.3)% على التوالي . وبالخلاصة ان جميع المصارف العينة حققت معدلات نمو سالب تزامنا مع الازمة المالية التي مر بها البلد وكذلك تعرضه لإرهاب داعش .



4- مؤشر معدل نمو الائتمان

جدول (6) مؤشر معدل نمو الائتمان للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)									
مصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0	0	0	0	0	0	0	0	0
2006	-0.293	-0.179	-0.150	1.016	-0.101	0.882	0	-0.158	0.127
2007	0.198	-0.152	-0.465	-0.005	-0.147	-0.041	0.605	-0.209	-0.027
2008	-0.185	0.813	-0.464	0.453	0.925	0.346	-0.025	-0.732	0.141
2009	0.678	0.902	0.840	0.776	0.899	0.724	0.971	1.304	0.887
2010	1.274	1.236	0.939	0.991	0.047	0.528	0.897	0.181	0.762
2011	-0.172	0.337	0.532	0.395	0.536	0.964	1.683	-0.27	0.501
2012	-0.016	0.04	0.432	0.339	-0.011	0.951	0.154	-0.262	0.203
2013	0.487	0.053	0.352	0.683	0.412	0.337	0.913	-0.661	0.322
2014	0.044	-0.101	-0.322	0.423	0.356	0.005	-0.123	0.473	0.094
2015	0.039	-0.202	-0.252	0.112	-0.187	0.079	-0.855	0.782	-0.061
2016	0.162	-0.157	-0.164	-0.323	-0.071	-0.075	-0.222	-0.559	-0.176
2017	-0.102	-0.207	0.148	0.078	-0.122	-0.29	0.087	0.237	-0.021
2018	-0.288	-0.057	0.188	-0.428	-0.168	-0.16	-0.462	1.231	-0.018
2019	-0.212	-0.006	0.039	1.199	-0.027	-0.157	1.665	0.001	0.313
المتوسط	0.108	0.155	0.110	0.381	0.156	0.273	0.353	0.091	0.203
MAX	1.274	1.236	0.939	1.199	0.925	0.964	1.683	1.304	0.887
MAN	-0.293	-0.207	-0.465	-0.428	-0.187	-0.29	-0.855	-0.732	-0.176

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات المثبتة في الملاحق المرفقة وباستخدام الحاسوب على وفق مخرجات برنامج Excel

النشاط الائتماني اهم العمليات المصرفية للمصارف ويعكس مدى مساهمته في تمويل النشاط الاقتصادي بأنواعه كما يعكس لنا الدور التمويلي للمصارف بهدف احداث التنمية الاقتصادية، كما ان هدف الاستدامة مع اصحاب المصالح لا يتحقق الا مع نمو الائتمان ليشمل جميع القطاعات والافراد والشركات، ويلاحظ من جدول (6) تحقيق المصارف العينة متوسط نمو بالائتمان الممنوح بلغ للمدة حوالي (20)% ويلاحظ ايضا عدم انتظام واستقرار معدلات النمو المتحققة خلال المدة فنجدها ترتفع لسنة ومن ثم تنخفض لسنة اخرى، كما حققت معدلات نمو سالبة لا سيما للسنوات (2015 - 2018) متخذة اتجاه تحوطي ضد مخاطر الائتمان وظروف الازمة الامنية والمالية التي مر بها العراق . وعلى مستوى المصارف تحقق اعلى معدل نمو للمصرف الاهلي العراقي بلغ بالمتوسط حوالي (38)% والذي يلاحظ تحقيقه معدلات نمو عالية للسنوات (2010 - 2015) ولسنة 2019 ايضا، وجاء مصرف اشور ثانيا بمتوسط نمو بلغ (35)% والذي يلاحظ انخفاض ائتمانه الممنوح للسنوات (2008، 2016، 2019) وتحقيقه متوسط نمو سالب، وجاء مصرف الخليج ثالثا وبمعدل نمو بلغ بالمتوسط حوالي (27)% وحقق انخفاض في معدلات النمو للسنوات الاربعة الاخيرة من المدة وانخفض الائتمان بالقيمة المطلقة من (28.8) مليار دينار سنة 2016 الى (14.5) مليار دينار عام 2019، في حين جاء



مصرف سومر بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نمو بلغ حوالي (16)% ويشترك مع بقية المصارف بتحقيقه معدلات نمو سالبة للسنوات الأربعة الأخيرة من البحث، وجاء خامسا مصرف الشرق الأوسط بمتوسط نمو حوالي (16)% وليحقق أيضا معدلات نمو سالبة للسنوات الستة الأخيرة من المدة، في حين جاء مصرفي الاستثمار والائتمان في المراتب الأخيرة وحققا متوسط نمو بلغ حوالي (11، 9)% على التوالي، وعموما ان حالة عدم الاستقرار في معدلات النمو لا تؤيد حصول الاستدامة للمصارف العينة .

ثانيا :التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية (البعد الاجتماعي) :

1- مؤشر عدد الموظفين :

جدول (7) مؤشر عدد الموظفين (البعد الاجتماعي) للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	465	563	371	176	210	227	31	378	303
2006	476	563	376	184	245	238	31	389	313
2007	474	620	362	160	192	385	98	400	336
2008	531	716	363	169	166	481	101	431	370
2009	631	686	377	198	181	527	111	431	393
2010	729	697	390	208	213	536	118	459	419
2011	837	711	426	246	225	522	123	424	439
2012	933	707	419	238	209	573	168	358	451
2013	1079	677	410	245	269	578	193	323	472
2014	1082	758	364	286	275	607	184	269	478
2015	987	771	291	311	283	485	208	267	450
2016	844	707	246	336	301	392	192	183	400
2017	764	689	247	348	292	297	198	176	376
2018	789	661	220	350	256	352	198	182	376
2019	793	640	220	346	231	302	225	189	368
المتوسط	761	678	339	253	237	433	145	324	396
MAX	1082	771	426	350	301	607	225	459	478
MAN	465	563	220	160	166	227	31	176	225

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف العينة والنشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي.

يبين لنا هذا المؤشر مشاركة المصارف بالتوظيف ومن خلال نسب التغير في عدد الموظفين السنوي، ومن جدول (7) نلاحظ ان مصرف بغداد جاء بالمرتبة الاولى من حيث عدد الموظفين والذي بلغ بالمتوسط 761 موظفا، ولاحظنا الاتجاه التصاعدي للتوظيف للمدة (2005 - 2014) ثم بدا الانخفاض في التوظيف بسبب توقف عدد من الفروع في المحافظات التي احتلها داعش الارهابي وكانت نسبة الانخفاض (6)% لعام 2015 مقارنة مع عام 2014، ولاحظنا في المدة (2018 - 2019) عودة الاتجاه التصاعدي للتوظيف، وعلى الرغم من كل ذلك توشح ضعف حالة التوظيف لدى كل المصارف الاهلية واذا حسبنا المتوسط لعدد الموظفين لكل فرع نجد انه بحدود (23) موظف لكل فرع



وهو عدد قليل مع ملاحظة ان بعض الفروع موظفيها اقل بكثير من هذا العدد، ثم جاء مصرف الشرق الاوسط ثانيا بمتوسط (678) موظفا، ثم مصرف الخليج التجاري بمتوسط (433) موظفا ثم مصرف الاستثمار فمصرف الائتمان وجاءت المصارف (الاهلي العراقي، سومر، اشور) في المراتب الاخيرة . وبالخلاصة نعتقد ان المصارف الاهلية وبموجب اهدافها ونشاطها المالي والفعلي ضمن تشكيلة القطاع المصرفي لا تعطي اهتماما واضحا ضمن سياساتها لمؤشر التوظيف كبعد اجتماعي للاستدامة المصرفية فلا ضمان اجتماعي للموظفين واغلبهم من المتقاعدين .

2- مؤشر عدد الفروع :

جدول (8) مؤشر عدد فروع المصرف (البعد الاجتماعي) للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019)

لمصارف السنوي	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	20	12	20	4	6	7	1	12	10
2006	20	12	20	4	6	7	1	12	10
2007	20	12	20	4	6	8	1	12	10
2008	20	12	20	4	6	8	1	12	10
2009	31	19	18	5	6	23	4	15	15
2010	35	19	19	5	9	21	4	16	16
2011	38	20	20	7	10	17	4	14	16
2012	44	22	20	8	10	23	5	15	18
2013	45	22	20	8	10	23	7	15	19
2014	46	22	25	10	10	24	8	16	20
2015	41	19	21	10	10	24	8	10	18
2016	36	18	17	12	10	26	11	5	17
2017	33	18	16	10	10	20	8	5	16
2018	30	18	16	12	10	19	9	5	15
2019	31	18	15	12	9	19	9	6	15
المتوسط	33	18	19	8	9	18	5	11	15
MAX	46	22	25	14	10	26	11	16	20
MAN	20	12	15	4	6	7	1	5	10

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي

يعد مؤشر عدد الفروع المصرفية احد مرتكزات الشمول المالي* للقطاع المصرفي وعليه كلما ازداد عددها يعني شمول اكبر شريحة من المجتمع بالخدمات المصرفية وامكانية الوصول للخدمة المصرفية . ومن جدول (8) نجد ان مصرف بغداد يحتل المرتبة الاولى من حيث عدد الفروع والتي اخذت اتجاه

* يعني الشمول المالي تقديم الخدمات المالية المناسبة بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب للفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض والقطاعات الأضعف التي تفتقر إلى الوصول إلى أبسط الخدمات المصرفية. (Garg & Agarwal , 2014 : 52) .



تصاعدي حتى عام 2015 ثم اخذت بالانخفاض حتى عام (2019) والسبب في ذلك يعود الى التحديات التي تمر بها البلاد والتي نتج عنها توقف عمل بعض الفروع التي تقع في مناطق غير مستقرة امنيا بسبب ارباب داعش، والملاحظة الاخرى التي لا تتوافق مع الاستدامة المصرفية لهذا المؤشر نجد ان اغلب فروع المصارف الاهلية متركزة في العاصمة ومراكز المحافظات . وجاءت مصارف (سومر، الاهلي العراقي، اشور) في المراتب الاخيرة من حيث عدد الفروع المنخفضة والتي كانت في المتوسط (9، 8، 5 فرعا).

3- مؤشر الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع :

جدول (9) مؤشر الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع (البعد الاجتماعي) للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019) (المبلغ بالآلاف الدنانير)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0	2315000	0	0	0	0	0	0	289375.0
2006	0	2435000	0	84000	0	2927000	0	0	680750.0
2007	0	15973000	0	2000	0	0	0	0	3746875.0
2008	3064000	2077000	2632000	429000	6000	2991000	118000	0	1414625.0
2009	0	12411000	2547000	430000	635000	0	1288000	703000	2251750.0
2010	10381000	56318000	0	860000	240000	13705000	223000	11974000	11712625.0
2011	17626000	87638000	17357000	26493000	57000	3086000	15718000	8088000	22007875.0
2012	9784000	104210000	22619000	0	456000	57062000	17606000	16066000	28475375.0
2013	0	110990000	52809000	58579000	84000	75777000	27173000	5064000	41309500.0
2014	1034000	80739000	9093000	16729000	0	48032000	4409000	1222000	20157250.0
2015	213692000	7406000	2614000	2059000	28000	43969000	1899000	96000	33970375.0
2016	153611000	2012000	7014000	32122000	2401000	54968000	9960000	2689000	33097125.0
2017	134904000	1191000	0	3261000	677000	21702000	1046000	2656000	20679625.0
2018	238626	820000	11041000	107097	108000	19274000	5507000	2573000	4958590.4
2019	289679	55000	17882000	12470000	80000	15909000	812000	0	5937209.9
المتوسط	36308287.0	33372666.7	9707200.0	10241673.1	318133.3	23960133.3	5717266.7	3408733.3	15379261.7
MAX	213692000	110990000	52809000	58579000	2401000	75777000	27173000	16066000	41309500
MAN	0	55000	0	0	0	0	0	0	289375

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية و النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي .

يشير هذا المؤشر الى مقدار ما تقدمه المصارف التجارية من ائتمان لخدمة المجتمع لرفع كفاءة الافراد ومن جانب اخر رفع كفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتمكين* وغيرها من الخدمات التي تهدف الى تحقيق الرفاهية للمجتمع ومن ثم المساهمة الفاعلة الجانب الاقتصادي والسياسي، ومن ملاحظة جدول (9) نجد ان المصارف العينة حققت متوسط عام بلغ للمدة حوالي (15.4) مليار دينار، علما انه عند متابعتنا لتوزيع الانفاق على القطاعات وجدنا تركيزه بنسبة عالية في الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع، وحققت المصارف اعلى متوسط عام 2013 عندما بلغ حوالي (41.3) مليار دينار وادنى متوسط كان في عام 2005 عندما بلغ حوالي (289) مليون دينار . اما على مستوى

* المشاركة الفاعلة للنساء في الادارة وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات واتخاذ اجراءات بشأنها .



المصارف فقد حقق كل من (بغداد، الشرق الاوسط، الخليج التجاري، الاهلي العراقي) اعلى من المتوسط العام وبلغ على التوالي (36.3، 33.3، 23.9، 10.2) مليار دينار، في حين حققت المصارف (اشور، الاستثمار العراقي، الائتمان العراقي، سومر) متوسط ادنى من المتوسط العام .

3- الانفاق على بحوث التطوير التدريب :

جدول (11) مؤشر الانفاق على بحوث التطوير (البعد الاجتماعي) للمصرف عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019) (المبالغ بالآلاف الدنانير)

المصارف السنوات	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاطوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	1618	30000	612	14000	9000	5675	0	0	7613.1
2006	888716	2000	1741	541000	9500	22913	11000	55000	191483.8
2007	140482	3000	420	245000	14000	0	786000	13000	150237.8
2008	192137	11000	465	84000	18000	125491	550000	229000	151261.6
2009	222652	8000	34000	87000	37000	95560	0	16000	62526.5
2010	101473	280000	12000	91000	63000	100609	3000	4000	81885.3
2011	414924	0	12000	108000	26000	53210	2000	12000	78516.8
2012	147056	24000	13000	100900	46000	212400	6000	138000	85919.5
2013	37264	0	1055	465000	39000	373500	50000	189000	144352.4
2014	405435	0	149000	173400	142000	415500	20000	70000	171916.9
2015	126018	39000	55000	285400	88000	366207	133000	84000	147078.1
2016	310831	500000	42000	167600	44000	579425	167000	194000	250607.0
2017	143087	409000	42185	207400	382000	265565	383000	222000	256779.6
2018	450737	132000	42045	137300	33000	250000	412000	37000	186760.3
2019	323437	64000	119000	254800	43000	2035	650000	115000	196409.0
المتوسط	260391.1	100133.3	34968.2	197453.3	66233.3	191206.0	211533.3	91866.7	144223.2
MAX	888716	500000	149000	541000	382000	579425	786000	229000	788841.9
MAN	1618	0	420	14000	9000	0	0	0	7410.9

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة .

يشير هذا المؤشر الى مدى مساهمة المصارف بشكل عام بالانفاق على بحوث التطوير والتدريب وتعميق العلاقة ما بين المصارف واصحاب المصالح من حيث النفاذ للخدمات المصرفية وتقديمها بأفضل جودة ممكنة . وعند معاينة جدول (11) نلاحظ ان اغلب المصارف العينة لم تتفق ما يكافئ الاهتمام ببحوث التطوير والتدريب وكان اغلب الانفاق مخصص لتدريب الكادر الوظيفي كما ورد في تقارير المصارف، وقد حققت المصارف مجتمعة متوسط عام بلغ حوالي (144) مليون دينار وهذا يعد منخفضا ولا يتناسب مع اهمية هذا البعد، وعلى مستوى المصارف حقق مصرف بغداد اعلى انفاق على هذا المؤشر بلغ على التوالي (2603) مليار دينار وجاء بعده كل من مصرف اشور و الاهلي العراقي والخليج التجاري بمتوسط بلغ اكثر من المتوسط العام بقليل حيث بلغ على التوالي (211، 197، 191) مليون دينار، في حين لم تحقق المصارف الاربعة المتبقية اي مستوى مقبول من الانفاق على بحوث التطوير والتدريب حيث كانت نسبها اقل من المتوسط العام .

ثالثا : التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية (البعد البيئي) :



1- الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي:

جدول (12) مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي (البعد البيئي) للمصرف العراقية عينة الدراسة للمدة (2005 - 2019) (المبلغ بالآلاف الدنانير)

المصارف المسجلة	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الاهلي العراقي	مصرف سومر	مصرف الخليج التجاري	مصرف اشور	مصرف الائتمان العراقي	المتوسط
2005	0	2124000	0	0	0	0	0	0	265500.0
2006	0	2532000	0	182000	0	563000	0	0	409625.0
2007	0	1788000	0	192000	0	0	0	0	247500.0
2008	3666000	1340000	26000	181000	110000	2058000	0	17000	924750.0
2009	8731000	1418000	233000	280000	30000	1503000	25000	3400000	1952500.0
2010	10381000	1852000	147000	170000	48000	1786000	50000	52000	1810750.0
2011	8813000	2286000	204000	2260000	46000	1625000	0	141000	1921875.0
2012	406000	1078000	301000	2675000	48000	15987000	0	4862000	3169625.0
2013	843000	880000	241000	292000	0	26946000	4107000	3584000	4611625.0
2014	701000	643000	78000	57000	0	21402000	0	8825000	3963250.0
2015	513000	841000	45000	69000	0	27752000	215000	2030000	3933125.0
2016	490000	741000	38000	17000	0	19844000	360000	984000	2809250.0
2017	480000	55000	27000	18000	438000	45705000	0	0	5840375.0
2018	461000	27000000	10000	37000	16869000	38548000	4249000	0	10896750.0
2019	973000	27000000	5000	802000	0	31817000	0	0	7574625.0
المتوسط	2430533.3	4771866.7	90333.3	482133.3	1172600.0	15702400.0	600400.0	1593000.0	3355408.3
MAX	10381000	27000000	301000	2675000	16869000	45705000	4249000	8825000	10896750
MAN	0	55000	0	0	0	0	0	0	247500

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة و النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي .

يعد الاهتمام بالقطاع الزراعي جزء لا يتجزأ من العمليات البيئية والاجتماعية وعلى المصارف ان تقدم الدعم للأنظمة الزراعية المتنوعة كونها تعتبر منظر طبيعي متكامل له اثاره على المناخ البيئي كونه يعمل على التقليل من تلوث البيئة، ومن ملاحظة جدول (12) تبين ان المصارف العينة ولمدة البحث حققت متوسط عام بلغ حوالي (3.4) مليار دينار عراقي ويعد هذا المتوسط منخفضا اذا ما قورن مع المدة الزمنية للبحث واهمية تمويل هذا القطاع، وقد حققت المصارف اعلى قيمة مطلقة لسنة 2018 عندما بلغت بالمتوسط حوالي (10.9) مليار دينار في حين كان اقل متوسط متحقق عام 2007 الذي بلغ حوالي (248) مليون دينار . اما على مستوى المصارف فنجد ان مصرفي (الخليج التجاري، الشرق الاوسط) حققا اعلى متوسط بلغ حوالي (4.8،15.7) مليار دينار على التوالي، في حين حققت المصارف (بغداد، الائتمان العراقي، سومر، الاستثمار العراقي، اشور، الاهلي العراقي) متوسط بالقيمة المطلقة كان اقل من المتوسط العام، وبشكل عام فان المصارف العينة لم تقدم ائتمان يتناسب مع اهمية البعد البيئي المتمثل بالقطاع الزراعي وانما كانت بمستويات منخفضة لا يمكن لها ان تغير من حال هذا القطاع للبعد البيئي للاستدامة المصرفية .

خلاصة نتائج التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية :

1- خلاصة التحليل المالي للبعد الاقتصادي والمالي للاستدامة :

من خلال نتائج التحليل المالي الذي اجريناه على المتغير التابع (الاستدامة المصرفية) فقد جاء مصرف الائتمان العراقي بالمرتبة الاولى بين المصارف عينة الدراسة بقيمة مضافة على القيمة الدفترية بمقدار (2.182) دينار في حين كانت المرتبة الأخيرة لمصرف آشور عندما حقق متوسط قيمته سالبة بلغت (- 0.413) بمعنى انه يتحمل خسارة في القيمة الدفترية للسهم، اما باقي المصارف فقد حقق



قسمناً منها قيم سالبة والاخرى موجبة ولكن بمستويات متدنية تم ترتيبها حسب الجدول (13)، بالنسبة لمؤشر العائد على السهم نلاحظ ان المصارف العينة حققت متوسط عائد اقل من النسبة المعيارية البالغة (0.381) دينار، اما من حيث أفضل عائد متحقق فقد جاء مصرف الشرق الاوسط بالمرتبة الاولى بمتوسط بلغ (0.181) دينار، وتصدر قائمة الترتيب في حين كانت المرتبة الاخيرة من نصيب مصرف سومر عندما حقق متوسط عائد بلغ بالمتوسط (0.024) دينار. ومن حيث مؤشر نمو الودائع اتضح من خلال نتائج التحليل المالي رغم حالة عدم الاستقرار والانتظام في معدل نمو الودائع الا ان مصرف الاهلي العراقي جاء بالمرتبة الاولى من خلال تحقيقه افضل نمو ودائع بين المصارف العينة بمتوسط بلغ 25% في حين كانت المرتبة الاخيرة لمصرف الائتمان بمتوسط بلغ 8.3%. وعلى مستوى اخر مؤشر للبعد الاقتصادي والمالي في مؤشرات الاستدامة المصرفية فقد حقق مصرف الاهلي العراقي افضل نمو ائتمان بمتوسط بلغ 38% وجاء في الترتيب الأول بينما كان آخر ترتيب في المصارف العينة من نصيب مصرف الائتمان العراقي بمتوسط بلغ 9% .

جدول (13) ترتيب المصارف حسب الافضلية من حيث النسب المتحققة لكل مؤشر

ت	مؤشر القيمة السوقية المضافة / دينار		مؤشر العائد على السهم دينار		مؤشر نمو الودائع %		مؤشر نمو الائتمان %	
	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط
1	الائتمان العراقي	2.182	الشرق الاوسط	0.181	الاهلي العراقي	25.1	الاهلي العراقي	38.1
2	بغداد	0.754	الائتمان	0.154	سومر	21.3	اشور	35.3
3	الخليج التجاري	0.130	بغداد	0.138	الخليج التجاري	17.7	الخليج التجاري	27.3
4	سومر	0.003	الخليج التجاري		اشور	16.1	سومر	15.6
5	الشرق الاوسط	(0.003)	الاستثمار العراقي	0.112	بغداد	11.7	الشرق الاوسط	15.5
6	الاستثمار العراقي	(0.110)	اشور	0.088	الاستثمار العراقي		11	الاستثمار العراقي
7	الاهلي العراقي	(0.155)	الاهلي العراقي	0.046	الاستثمار العراقي	8.4	بغداد	10.8
8	اشور	(0.413)	سومر	0.024	الائتمان العراقي	8.3	الائتمان العراقي	9.1

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على جداول التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية .

2- خلاصة التحليل المالي للبعد الاجتماعي للاستدامة :

من نتائج التحليل المالي وعلى مستوى مؤشر عدد الموظفين لاحظنا الاتجاه التصاعدي في عدد الموظفين، لأغلب المصارف العينة حتى نهاية عام 2015 ثم اخذ بالتراجع والسبب في ذلك يعزى الى الازواج الامنية غير المستقرة، التي تسببت في ايقاف عمل بعض فروع المصارف، وعلى مستوى أفضل توظيف نجد ان مصرف بغداد احتل المرتبة الاولى بعدد موظفيه حيث بلغ بالمتوسط حوالي (761) موظفاً، في حين كانت المرتبة الاخيرة لمصرف اشور عندما بلغ عدد موظفيه بالمتوسط حوالي (145) موظفاً، اما على مستوى الفرع الواحد، ومن قسمة عدد الموظفين على عدد الفروع نجد ان هناك كثافة في عدد موظفي مصرف الشرق الأوسط قياساً بباقي المصارف العينة حيث بلغ بالمتوسط حوالي (36) موظفاً بحسب الجدول (14) الآتي



جدول (14) ترتيب المصارف حسب الافضلية من حيث النسب المتحققة لكل مؤشر

ت	مؤشر عدد الموظفين		مؤشر عدد الفروع		مؤشر الائتمان لخدمات المجتمع / مليون دينار		مؤشر الانفاق على بحوث التطوير والترتيب / مليون دينار	
	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط	المصرف	المتوسط
1	بغداد	761	بغداد	33	بغداد	36308	بغداد	2603
2	الشرق الاوسط	678	الاستثمار العراقي	19	الشرق الاوسط	33572	اشور	211
3	الخليج التجاري	433	18	الشرق الاوسط	23960	الخليج التجاري	الاهلي العراقي	197
4	الاستثمار العراقي	339		الخليج التجاري		الاهلي العراقي	10242	الخليج التجاري
5	الائتمان العراقي	324	11	الائتمان العراقي	9707	الشرق الاوسط	100	
6	الاهلي العراقي	253	9	سومر	5717	الائتمان العراقي	92	
7	سومر	237	8	الاهلي العراقي	3409	سومر	66	
8	اشور	145	5	اشور	318	الاستثمار العراقي	35	

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على جداول التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية

وعلى مستوى مؤشر عدد فروع المصرف نجد ان هناك انتشاراً واسعاً لفروع مصرف بغداد حيث بلغت بالمتوسط حوالي (33) فرعاً مما جعله يحتل المرتبة الاولى بين المصارف العينة، في حين كان اقل عدد فروع من نصيب مصرف اشور حيث بلغت بالمتوسط (5) فروع، ليحتل المركز الأخير بين المصارف، ثم جاء مصرف الاستثمار والشرق الاوسط بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي بعد مصرف بغداد، وترتبت باقي المصارف بحسب فروعها كما موضح في الجدول في اعلاه . اما على مستوى مؤشر الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع نجد ايضا ان مصرف بغداد يحتل المرتبة الاولى بمتوسط بلغ حوالي (36308) مليون دينار في حين كانت المرتبة الاخيرة لمصرف سومر بمتوسط بلغ (318) مليون دينار، وهو أقل من المتوسط العام البالغ حوالي (15.4) مليار دينار، وترتبت باقي المصارف بحسب الافضلية على مستوى الائتمان الممنوح بعد مصرف بغداد . وأخيراً على مستوى مؤشر الانفاق على بحوث التطوير والتدريب نجد ان مصرف بغداد هو الأول أيضاً بين المصارف العينة من حيث افضل انفاق عندما بلغ بالمتوسط حوالي (2603) مليون دينار، في حين كان المركز الأخير لمصرف الاستثمار من حيث الإنفاق عندما بلغ بالمتوسط حوالي (35) مليون دينار . ومن ثم يكون مصرف بغداد هو الافضل بين المصارف العينة على مستوى المؤشرات المذكورة لكونه يتصدر قائمة الترتيب .

3- خلاصة التحليل المالي للبعد البيئي للاستدامة :

من نتائج التحليل المالي لمؤشر البعد البيئي المتمثل بالائتمان الممنوح للقطاع الزراعي والذي يؤدي دوراً بارزاً في تقليل التلوث وتحقيق الاستدامة للبيئة وجدنا ان الائتمان الممنوح على مستوى المصارف العينة



لا يتناسب مع اهمية هذا البعد وكانت المبالغ المنفقة بالمتوسط حوالي (3355) مليار دينار، اما على مستوى افضل إنفاق فقد حقق مصرف الخليج التجاري المرتبة الاولى من حيث أفضل إنفاق عندما بلغ بالمتوسط حوالي (15.7) مليار دينار بينما كان الترتيب الأخير يعود لمصرف الاستثمار العراقي (90) مليون دينار، وتدرجت باقي المصارف في نسب إنفاقها كما موضح في الجدول (15) الاتي .

جدول (15) ترتيب المصارف حسب الافضلية من حيث نسب الانفاق

مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي - مليون دينار		
ت	المصرف	المتوسط
1	الخليج التجاري	15702
2	الشرق الاوسط	4772
3	بغداد	2431
4	الائتمان العراقي	1593
5	سومر	1172
6	اشور	600
7	الاهلي العراقي	482
8	الاستثمار العراقي	90

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على جدول التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية

الاستنتاجات:

1- اتضح من النتائج ان اربعة مصارف من العينة حققت قيمة مضافة لثروة المساهمين هي على التوالي (الائتمان العراقي، بغداد، الخليج التجاري، سومر) فحقق مصرف الائتمان اعلى قيمة مضافة بلغت بالمتوسط للمدة (2.182) دينار، وعموما لم تكن ادارات المصارف موفقة في ردف ثروة المساهمين لأسباب تتعلق بنشاط سوق الاوراق المالية وظروف البلد الاقتصادية والسياسية والامنية وكذلك نشاط المصارف نفسها .

2- لم تحقق المصارف العينة متوسط عائد قريب على النسب المعيارية وتأثرت المصارف بظروف العراق الاقتصادية لاسيما المدة (2014 - 2019) علاوة على ضعف نشاط المصارف في سوق الاوراق المالية .

3- احتل مصرف بغداد المرتبة الاولى كأفضل مصرف بين المصارف العينة من حيث مؤشرات البعد الاجتماعي للاستدامة المتمثلة في (عدد الموظفين، عدد الفروع، الائتمان الممنوح لخدمات المجتمع، الإنفاق على بحوث التطوير والتدريب) .

4- ان عدد المصارف لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال والاستثمار اذ ان الكثافة المصرفية تعتبر متواضعة جدا كون ان الكثافة المصرفية تتناسب طرديا مع تطور القطاع المالي والمصرفي .

5- اتضح ان الائتمان الممنوح على مستوى المصارف العينة للبعد البيئي والمتمثل (بالائتمان الممنوح للقطاع الزراعي) لا يتناسب مع اهمية هذا البعد وكانت المبالغ المنفقة بالمتوسط حوالي (3355) مليون



دينار، اما على مستوى افضل انفاق فقد حقق مصرف الخليج التجاري المرتبة الاولى من حيث افضل انفاق عندما بلغ بالمتوسط حوالي (15.7) مليار دينار .

التوصيات :

1- ضرورة العمل على تحسين اداء المصارف العراقية وابداد السبل الكفيلة لتوسيع دائرة نشاطها مع اصحاب المصلحة وفي تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية واستخدام الاساليب الحديثة في التعامل مع الزبائن مما يساعد على تحقيق استدامة المصارف.

2- رفع واقع الاستدامة المصرفية ويتم ذلك من خلال التوجيه والارشاد والافناع للمصارف من اجل تحقيق قيمة اقتصادية بيئية اجتماعية ايجابية طويلة الاجل، اضافة الى وضع ضوابط مناسبة للاستدامة المصرفية والزام المصارف بها .

3- تشجيع ودعم المشاريع الكبيرة التي تمولها المصارف التي تستخدم ايدي عامله كبيرة من اجل مساعدة اصحاب الدخل المحدود (الفقراء) وتحسين المستوى المعاشي لهم وتقليل البطالة على السلطات النقدية وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة العمل على تبني التقارير الشاملة بدلا من التقارير التقليدية من اجل تحقيق مبادا الابلاغ عن الاستدامة والوصول الى مفهوم (المحاسبة من اجل GRI الاستدامة) بالاعتماد على ارشادات ونصائح مبادرة الابلاغ العالمية .

المصادر:

اولا : المصادر العربية :

1- السايح، قريدة، (2014)، محاولة قياس اثر الرفع المالي على عوائد الاسهم، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير اكايمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

المصادر الاجنبية :

- 1- Stankeviciene, J., & Nikonorova, M. Sustainable value creation in commercial banks during financial crisis. Procedia-Social and Behavioral Sciences , 2014 .
- 2- Rinkus , Michael. A.(2015), An Exploratory Study Comparing Mid - sized U.S. Banks ' and Global Banks ' Sustainability Programs Presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Business Administration , Lawrence Technological University College of Management.
- 3- Jonker, J., & De Witte, M. (Eds.) ,(2006), The challenge of organizing and implementing corporate social responsibility. New York, NY: Palgrave Macmillan .
- 4- Jo, H., & Harjoto, M. A. Corporate governance and firm value: The impact of corporate social responsibility. Journal of business ethics, 2011.
- 5- Jeucken, M. **Sustainable Finance and Banking – The Financial Sector and the Future of the Planet**, Earthscan Publishing, London , 2001.
- 6- Jeucken, M. Sustainability in finance: Banking on the planet. Eburon Uitgeverij BV, 2004 .
- 7- Witjaksana, B. Activity Based Management Change Order Model- Based Economic Value Added Through The Effectiveness And Efficiency To Improve The Financial Performance Of Building Construction Projects In Surabaya City. Archives of Business Research, 2019 .
- 8- Thenmozhi M; " Market Value Added and Share price Behaviour an Empirical Study of BSE Sensex Companies ", Delhi Business Review, Vol. (1), No. (1), 2000.
- 9- : Athanasia Staupoulou and Eleni Sardianou ,(2019), Understanding and easuring Sustainability Performance in the Banking Sector , Environmental Economics, Harokopio University, School of Environment, Geography and Applied conomics, Department of Home Economics and Ecology, Graduate Program of Sustainable Development, El. Venizelou 70, Athens, Greece .



- 10- World Bank Group,(2010), 'Banking on sustainability: Financing Environmental and Social Opportunities in Emerging Markets', International Finance Corporation. Available at: <http://www.ifc.org/sustainability> Accessed 24 September.
- 11- Weber, Olaf.m(2017), Corporate sustainability and financial performance of Chinese banks. Sustainability Accounting, Management and Policy Journal , Volume 8 , 3 July .
- 12- Bayoud, N. S., Kavanagh, M., and Slaughter, G.(2012), Factors influencing Levels of corporate social responsibility disclosure Libyan firms: A mixed study. International Journal of Economics and Finance .
- 13- Moufty, S. S.,(2017), Sustainability Practices and their Effect on Performance in the Banking Sector-A Stakeholder Approach, Doctoral dissertation, Brunel University London .